الأمم المتحدة S/PV.7067

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٦٧**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ مين	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتيشوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد ستانكانيي
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هيون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/577)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1357997 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتُحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/577)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/682، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/577 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أبيي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وأستراليا، وباكستان، وتوغو، وجمهورية كوريا، ورواندا، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٢٥ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دنغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادتي وتشريفي الكبيرين أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى. أرحب بتجديد المجلس لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وما زلنا نكرر تقديرنا العميق لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على مساهمتها الكبيرة في قوة حفظ السلام وعلى جهودها الدؤوبة لإحلال السلام بين السودان وجنوب السودان.

لا تزال أبيي مصدراً للتوتر المستمر بين بلدينا وتعرض للخطر جهودنا في مجالات التعاون الأخرى. إن الحالة في أبيي ما برحت مدرجة في جدول أعمال المجلس لسنوات ومعروفة جيداً بأنها تقتضي معلومات أساسية مستفيضة. بيد أنني أعتقد أن بعض الجوانب التاريخية الهامة قد تلقي ضوءاً مفيداً على المسائل قيد النظر.

ولئن كان من المعروف جيداً الآن أن البريطانيين عملوا في عام ١٩٠٥ على ضم أبيي إلى الشمال لأسباب إدارية وأمنية، فربما من غير المعروف بنفس القدر أن قبائل الدينكا نقوك ضُمت إلى الشمال. فعدة مجتمعات من بحر الغزال وولايات أعالي النيل، وأبرزها تويش دينكا وروينغ دينكا، كانت قد ضُمت أيضاً إلى الشمال في نفس الوقت. وقد عادت تلك المجتمعات فيما بعد إلى إداراتها الأصلية، تاركة قبائل الدينكا نقوك وحدها في الشمال، كجسر للمصالحة بين الشمال والجنوب. ومن سخرية القدر أن المنطقة التي كانت نقطة للاتصال والتعاون الإيجابي بين الشمال والجنوب أصبحت أكبر ضحية للنزاع بين الشمال والجنوب، وأدت ذلك إلى تدمير هائل للمنطقة وتشريد كاسح للسكان.

إن الحكومات المتعاقبة على السودان لم تف بصورة فعلية بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها لإحلال السلام والوئام في المنطقة. واتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ يتضمن حكما

يتعلق بدينكا نقوك وينص على إجراء استفتاء بشأن ما إذا ستظل في الشمال أو تنضم مجدداً إلى الجنوب. ذلك الحكم من أحكام الاتفاقية لم ينفذ قط. وإن الإحباط الذي يكتنف قبائل الدينكا نقوك أدى في النهاية إلى تمرد محلي مما ساهم في استئناف الحرب الثانية بين الشمال والجنوب في عام ١٩٨٣.

إن بروتوكول أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي أنهى الحرب الثانية نص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في أبيي وعلى أن يتم بصورة آنية مع استفتاء ٢٠١١ في الجنوب الذي أدى إلى استقلال جنوب السودان. ولم يتم الوفاء أيضاً بذلك الاتفاق. كذلك نص بروتوكول أبيي على إنشاء لجنة حدود أبيي لترسيم الحدود في المنطقة، وعلى أن تكون النتائج التي تخلص إليها اللجنة نهائية وملزمة. بينما قبل جنوب السودان ما قررته لجنة حدود أبيي ففقد رفضها السودان.

بعد الاجتياح الذي دمر مدينة أبيي عن بكرة أبيها، وهو اجتياح قامت به القوات المسلحة السودانية للمنطقة أيار/مايو ٢٠٠٨، اتفقت الحكومتان على نقل القضية إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي التي كان قرارها نهائياً وملزماً. وقد حددت المحكمة مجدداً منطقة أبيي، وقلت ملكية ثلث الأرض في نقوك التي عملت اللجنة على ترسيمها إلى الشمال وحُددت بوصفها أرضاً للمشيخات التسع لقبائل الدينكا نقوك. مرة أخرى، قبلت جنوب السودان بما قررته المحكمة، وبصورة مبدئية قبلها السودان ولكنه بعد ذلك عرقل تنفيذها.

في أيار/مايو ٢٠١١، وعشية الاستفتاء على الجنوب والاستقلال، قام السودان باجتياح مدمر آخر لأبيي واحتل المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن مشيخات الدينكا نقوك والجنوب امتنعت عن أي عمل قد يقوض الاستفتاء والاستقلال في الجنوب.

في نهاية الأمر أُحيلت المسألة إلى الاتحاد الأفريقي الذي قام مجلس السلام والأمن التابع له بالشراكة مع مجلس الأمن بإنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لكي تكون مسؤولة بالدرجة الأساسية عن حماية المدنيين، مع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي كآلية إدارة مؤقتة. وتم تكليف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تحت قيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا تابو مبيكي، بالقيام بمهمة الوساطة في المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بشأن الوضع النهائي لأبيي. وبعد جهود مديدة، اشترك فيها مبعوثون ووسطاء آخرون، خرجت اللجنة باقتراح نص على إجراء استفتاء أبيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد قبل جنوب السودان بالاقتراح. كذلك قبل به الاتحاد الأفريقي وأيدته الأمم المتحدة ولكن السودان رفضته.

على الرغم من أن مجلس السلام والأمن قد حث رئيسي السودان وجنوب السودان على التفاوض على اتفاق يرتكز على اقتراح مبيكي غير أن الاجتماعات المتكررة بينهما لم تسفر عن أي تقدم. ووفقاً لذلك، أبلغ الرئيس كير الاتحاد الأفريقي بأنهما قد وصلا إلى طريق مسدود وبأنه لا توجد فرص تلوح في الأفق للتوصل إلى اتفاق بينه وبين الرئيس البشير بشأن أبيي. لذلك ناشد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تولي المسؤولية عن ضمان تنفيذ مقترح اللجنة.

وبدافع اليأس والقنوط، قرر شعب أبيي تنظيم استفتاء خاص به انسجاماً مع اقتراح لجنة مبيكي وحدد بوجه الخصوص شهر تشرين الأول/أكتوبر موعداً لإجراء الاستفتاء. وكان اختيار الشهر مهماً لأنه يقع خلال موسم هطول الأمطار حيث يمكن أن يتواجد هناك السكان الدائمون في المنطقة.

وعاد أفراد قبيلة المسيرية إلى موطنهم على بعد ١٢٥ ميلا شمالا. ولذلك، اعترض السودان على إجراء الاستفتاء في ذلك الشهر. وشجع الرئيس سلفاكير ميارديت أفراد قبيلة دينكا نقوك النازحين على العودة إلى موطنهم وعلى إعادة التوطين وإعادة التنظيم والتحضير للاستفتاء في تشرين الأول/أكتوبر، ودعمهم في ذلك. ونظرا لعدم تنفيذ اقتراح مبيكي وغياب

أي مؤشر على أن الاستفتاء سيُجرى بإدارة دولية، استشعر أفراد قبيلة دينكا نقوك أنهم مضطرون للعمل من تلقاء أنفسهم ولإجراء استفتاء مجتمعي في شهر تشرن الأول/أكتوبر، وفقا لما كان منصوصا عليه.

وبجميع المقاييس، أُجري الاستفتاء بطريقة فعالة ومنظمة ومهنية وسلمية أثارت الإعجاب. ومنعت الحكومة السودانية وفدا من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من القيام بزيارة مقررة لأبيي قبل بضعة أيام من إجراء الاستفتاء بدعوى وجود مخاطر أمنية. وعلى الرغم من وصول الوفد بعد الاستفتاء، فقد كان قادرا على تأكيد أن أبيي هي في الواقع أرض عشائر دينكا نقوك التسع وأن أفراد المسيرية، الذين لا يظهرون هناك إلا في موسم الجفاف بحثا عن الماء والكلأ، كانوا غائبين بشكل ملحوظ. وتلك حقيقة قيلت مرارا وتكرارا، ولكن كان يجب أن يراها أعضاء مجلس السلم والأمن على أرض الواقع لتقديرها بصورة كاملة.

وعندما وصل وفد الاتحاد الافريقي إلى أبيي بعد الاستفتاء المجتمعي وأتيحت له الفرصة للتكلم مع جميع الأطراف، أصدر بيانا صحفيا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ”أكد فيه على الحق غير القابل للتصرف لسكان أبيي في تقرير المصير وفقا لبروتوكول أبيي وخطة العمل الشاملة لعام ٢٠٠٥“ وقال الوفد أيضا إنه:

> ”استمع إلى الإعراب عن مشاعر عميقة بالإحباط والغضب والقلق، وكذلك إلى أسباب ما أقدمت عليه قبيلة دينكا نقوك وشدد على ضرورة استمرار الجهود لحل الوضع النهائي لأبيي في إطار الاقتراح الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١“.

بل أن مجلس السلم والأمن جدد ”مناشدته لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يدعم بصورة عاجلة الاقتراح باعتباره أفضل سبيل للمضي قدما من أجل إيجاد حل في أبيي“.

ومن المهم عدم المساس بقضية أبناء دينكا نقوك نتيجة أي رد فعل سلبي على ما قاموا به. ولحسن الحظ، يبدو أنه تم حتى الآن تفادي أي رد فعل عنيف من قبل المسيرية وحكومة السودان، على الرغم من أن ذلك قد يرجع أيضا إلى القيود التي يفرضها موسم الأمطار وحقيقة أن أفراد المسيرية ليسوا في المنطقة ولكنهم في موطنهم، بعيدا في الشمال.

ولا يزال خطر العنف يخيم على المنطقة في موسم الجفاف. وأيا كان الرأي الدولي بشأن الاستفتاء المجتمعي لقبيلة دينكا نقوك، فإنه يجب توفير الحماية لأهالي المنطقة من أي أعمال انتقامية من جانب الشمال. وعلى الرغم من أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في وضع يسمح لها بتوفير درجة ملحوظة من الحماية، فإن الأمر يتطلب ما هو أكثر من ذلك بكثير لضمان الحماية الكاملة للسكان ضد هجوم شامل محتمل من قبل المسيرية والقوات المسلحة السودانية، كما حدث مرارا بالفعل في الماضي. وفي ظل هذه الظروف، فإن احتمال استئناف الصراع بين السودان وجنوب السودان حول أبيي هو خطر يجب منعه.

وينبغي النظر إلى استفتاء دينكا نقوك المجتمعي باعتباره إعلانا عن تطلعات السكان وتماهيا مع الجنوب. وتكمن أهمية تشجيع ودعم الرئيس سلفاكير لعودة أهالي أبيي إلى أراضيهم في أنه فتح الأبواب للعمل الإيجابي بشأن وضع ظل متجمدا بصورة سلبية. وذلك يستنهض هم أبناء دينكا نقوك وجميع المهتمين برفاههم لإعادة بناء مجتمعهم الذي مزقته عقود من الصراع المدمر. وحقيقة أن أبناء دينكا نقوك تمكنوا من تنظيم الاستفتاء بهذه الكفاءة بأنفسهم لدليل على نضجهم وقدرتهم على الحكم الذاتي.

ولا بد من إعطاء الأولوية لعدة تدابير تحويلية. فينبغي الاستمرار في تشجيع عملية العودة ودعمها. ويجب ضمان أمن السكان من خلال قوة الأمم المتحدة وتعزيزات أخرى

تكميلية. وينبغي توفير الخدمات الإنسانية الأساسية على وجه السرعة. ويتعين مساعدة أبناء دينكا نقوك في عملية تعمير المنطقة وإعادة بنائها، بما في ذلك بناء مؤسسات للحكم الذاتي. ولا بد من الشروع بشكل عاجل في برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تبدأ الحكومتان عملية للمصالحة بين دينكا نقوك والمسيرية تهدف إلى استعادة التعايش السلمي والتعاون وترتكز على معالجة قضية اغتيال سلطان الدينكا نقوك، وأن توفرا لها الدعم النشط.

وعلى صعيد الترتيبات المؤقتة، وكما كان الحال في الماضي، ينبغي أن تحكم كل قبيلة نفسها بنفسها داخل حدودها وفقا لما نص عليه اتفاق السلام الشامل ويجب أن تتفق القبيلتان على ترتيبات لإدارة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وإذا ما جرى تنفيذ التدابير التي أشرت إليها، فإنه يمكن تحقيق الاستقرار في مجتمع دينكا نقوك المحلي ويمكن إيجاد حل ودي بقدر أكبر لمسألة الوضع النهائي لأبيي وبما يحقق المصالح المشتركة للقبيلتين والبلدين وفقا لاقتراح فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

أود أن أختتم كلامي بسرد نادرة. لقد قال لي نائب سلطان الدينكا نقوك، دينغ أبوت، ذات مرة أن أبيي مثلها مثل العين، فهي صغيرة جدا ولكنها ترى الكثير جدا. وأنا الآن أعكس هذا التشبيه لأقول إنه على الرغم من أن أبيي صغيرة جدا، فإن عيون العالم تسهر على سلامتها ورفاهها. وهذا وحده يعني أن هناك تقدما كبيرا في تطوير المنطقة وسكانها ومصيرهما.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، أشكركم في البدء على إعطائي الكلمة وعلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة. وأؤكد لكم سعادتنا لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وهي بعثة تقوم بولاية تتعلق بحفظ الأمن في منطقة أبيي بكل امتياز وهذا يجعلني أيضا أوجه الشكر إلى إثيوبيا الشقيقة وإلى حكومة إثيوبيا على أدائها لهذه المهمة المُقدرة.

للأسف، ما استمعنا إليه من كلمات من ممثل دولة جنوب السودان يخالف كل الروح السائدة الآن بين بلدينا. كأن الأخ الممثل الدائم يتحدث في واقع بعيد كل البعد عن روح التعاون والتضامن السائدة الآن بين رئيسي بلدينا، السودان وجنوب السودان. والواقع هناك يقول إن الجميع يعملون ليلا ونهارا لتطبيع العلاقات ولفتح الحدود ولحركة المواطنين وانسياب التجارة. ولكن للأسف، ما استمعنا إليه الآن كأنه حديث ثقافة حرب تجتر أحداثا من تاريخ تجاوزه الزمن.

وهذا يجعلني أتساءل أمامكم، سيدي الرئيس، هل هنا نحن، كممثلين لدولنا، نتأثر بتمثيل مناطقنا المحدودة داخل انتمائنا القومي، أم نمثل انتماءنا القومي ومصالحه ومتطلباته؟ الإجابة هي: نحن هنا لندافع عن مصالحنا القومية: مصالح السودان بأكمله، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب؛ ومصالح الجنوب، من أقصى شماله إلى أدنى جنوبه. ما استمعنا إليه يتحدث عن مصالح ضيقة وشخصية للأسف، وتخالف الواقع السائد الآن بين بلدينا.

نعلم جميعا أن منطقة أبيي، حسب اتفاق السلام الشامل ونصوصه الواضحة التي لا تقبل الجدل، منطقة تتبع للسودان حتى تتم الموافقة على وضعها النهائي. ولذلك، فإن استخدام مفردات مثل ''عدوان'' و ''احتلال''، هو من ناحية فنية غير صحيح. وأربأ بزميلي ممثل دولة جنوب السودان أن يستعملها، وهو الرجل الدبلوماسي الضليع. فاستخدام كلمتي ''احتلال'' و ''عدوان'' غير صحيح، لأن المنطقة تتبع لجمهورية السودان. والاحتلال دوما يتم من قوة أجنبية تأتي لتحتل منطقة لا تتبع لها.

نحن ملتزمون تماما بما نص عليه بروتوكول أبيي، وهو إقامة إستفتاء في المنطقة يُحَدِّدُ بموجبه مصير المنطقة، سوى

أن كانت تتبع للسودان أو لجنوب السودان. لكن أن يتم ذلك بطريقة أحادية رفضها مجلسكم الموقر، ورفضها الاتحاد الأفريقي، ورفضها رئيسا البلدين، فهذا أمر غير مقبول، وغير مقبول ثانية عندما ينادي به صوت شخص من بعد شخصي واحد. هذا ضار بالأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا ضار بأمن وسلامة السودان وجنوب السودان، وضار بتطبيع العلاقات الذي نتطلع إليه الآن وهو الآن بين أيدينا ونراه تتحقق يوما بعد يوم.

نتشاطر ما جاء في القرار ٢١٢٦ (٢٠١٣) لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بأن التأخير المستمر لإنشاء الآليات الإدارية المؤقتة في أبيي يساهم في التوتر في المنطقة. ونحن على استعداد لنوافق على إنشاء هذه الآليات الإدارية المؤقتة اليوم قبل الغد. ويجب أن يُشَجّعَ الذين يترددون في إنشاء هذه الآليات على المضي قدما في إنشائها حتى تُمَهّدَ للرئيسين الاتفاق على الوضع النهائي. وهذه هي الاتفاقات التي تمت بين البلدين.

إننا ندعم بشدة ما جاء في القرار الذي تم اعتماده قبل قليل، عندما عبر مجلس الأمن عن القلق بشأن قرار دينكا نقوك لإجراء استفتاء أحادي، لأن ذلك يناقض كل الاتفاقات الموقعة بين البلدين وبين الرئيسين، مثلما تم مؤخرا الاتفاق عليه بينهما، ومثلما تم رفضه من مجلس الأمن الدولي، ومثلما تم رفضه من الاتحاد الأفريقي أيضا.

وأختم بالقول أننا نحتاج للحكمة، ونحتاج لضبط النفس، لا لإذكاء الصراع، ولا لثقافة الحرب، نحتاج هنا، نحن في مجلس الأمن، لدعم جهود رئيسي البلدين. التي تمضي كل يوم بشكل إيجابي لمصلحة البلدين، لا أن نمضي في اتجاه يقوض هذه الاتفاقات ويثير الحرب والنزاعات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل السودان على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.